

## الأردن والفلسطينيون والخطة الإسرائيلية

الإسرائيلي التي ترى أن من الضروري إبقاء الطرفين، الأردني والفلسطيني، تحت السيطرة الإسرائيلية. وفي سبيل هذا الهدف لا يهم الإسرائيليون أي وسيلة توصلهم إلى النتيجة، أكانت الوطن البديل أم الخيال الأردني.

### جذور الخطة

بدأت خيوط المؤامرة الإسرائيلية مذ بدأ العمل على الاستيلاء على فلسطين وجعلها وطناً لليهود. ومنذ أن نشأت الدولة الأردنية رشّحت الجغرافيا الأردن كي يكون، من وجهة نظر أصحاب المخطط، بلداً ومكاناً لاستيعاب من سيهجّر من الفلسطينيين، وصولاً إلى تمهيد السبل أمام قيام إسرائيل يهودية خالية من الفلسطينيين سكانها الأصليين، أو ليكون اليهود أكثرية، أخذين في اعتبارهم الواقع، وما تسمح به الأوضاع السياسية، فكانت هجرة 1948 مع تأسيس الكيان الإسرائيلي، ثم كانت الوحدة بين الضفة الغربية والأردن باسم الدولة الأردنية. وبعد أن تهيأ الكيان الإسرائيلي وأصبح جاهزاً من حيث المقدرة على ابتلاع بقية الأراضي الفلسطينية، كانت حرب 1967، فتم الاحتلال، ووقعت الهجرة الثانية من فلسطين إلى الأردن. وما جرى لم يكتب فكرة وجود المؤامرة التي كان الأردن والفلسطينيون هدفاً لها. وبعد ذلك بدأت الغايات تظهر كفكرتين هما وجهان لعملة واحدة: فكرة الوطن البديل، وفكرة الخيار الأردني، ومضمون الأولى أن يكون الأردن وطناً للفلسطينيين على حساب الأردن، والثانية أن يحكم الأردن الفلسطينيين على حساب حقهم في الدولة والكيان فوق أرضهم. وبدا واضحاً من خلال التعامل الإسرائيلي مع القضية الفلسطينية، أن إسرائيل تسعى لحذف واحد من الكيانات الثلاثة المقترضة غربي وشرقي نهر الأردن، أي الكيان الإسرائيلي والكيان الأردني والكيان الفلسطيني، وأنها تسعى جاهدة لدمج الكيان الأردني والفلسطيني في كيان واحد. وليس لدى إسرائيل، على الأرجح، مانع من القبول بأي من فكرتي الوطن البديل أو الخيار الأردني، فكلهما يؤدي إلى ضياع الكيان الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية، ويمكن من تهجير الزيادة العددية في الضفة الغربية إلى الأردن. وبعد معاهدتي أوسلو ووادي عربة أصبحت إسرائيل تمزج بين الفكرتين، وتسعى لأن تنزل بسقف الحقوق والسيادة لكل من الأردن

منذ أن نشأ الكيان الإسرائيلي وهو في حالة حركة: تقدم واحتلالات؛ حروب واستعدادات؛ ألعيب ومفاوضات... ولذا، ليس غريباً أن تُعدّ إسرائيل مؤامرة على الأردن وعلى الفلسطينيين أو غيرهم، فهي، كما وصفها صحافي غربي، ليست دولة، وإنما حادثة بدأت ولم تنته بعد. ومع أنني لست من أنصار نظرية المؤامرة بمعناها التقليدي، فأنا لا أؤمن بوجود مؤامرة وراء كل ما يحدث لنا، غير أن مؤامرة إسرائيل على الأردن وعلى الفلسطينيين لا تخفى على أحد، وهي تقترب الآن من النهايات ما لم يقم الأردن والفلسطينيون بفعل شيء ما.

والفعل ليس مستحيلاً إذا ما عُرفت أدواته وعرف صاحبه من أين يبدأ وأين سينتهي وماذا يريد. فالمخططات السياسية (وهذا الوصف ينطبق على مخطط المؤامرة الإسرائيلية) لا يصنع صاحب المخطط نفسه، أدواتها كلها، بل إن هذه الخطة تعتمد على الواقع، وعلى ما هو موجود على الأرض فعلاً. والزمن عنصر أساسي في هذه المخططات، فما لا ينضج على الأرض لا يصلح لأن يكون أداة بيد صاحب المخطط، والساسة لا يستبعدون ما يفعله الخصم على أرض الواقع كي يوظف فعله هذا عنصراً أو أداة من أدوات المخطط. والمخططات السياسية حين ينسج خيوطها الساسة المحترفون ليست مخططات ثابتة، وإنما متغيرة بتغيرات الواقع على الأرض، فأدواتها متبدلة، لكن الثابت الوحيد فيها هو الهدف النهائي، ذلك بأن المخطط لا يكتب على الورق، وإنما تخطيطه إبداعات مستمرة تستعمل الواقع والمتغيرات، فتتشكل المخططات كي يحل أحدها في مكان الآخر من دون إلغاء الجهود السابقة، فالتغيير لا يحدث إلا بالنسبة إلى ما يتوافق مع المتغيرات؛ ولهذا، يجب ألا يستغرين أحد إذا ما قلنا في هذه المقالة إن المؤامرة ضد الأردن والفلسطينيين تغيرت أدواتها وتبدلت ملامحها عبر مختلف المراحل بسبب المتغيرات على الأرض أو الواقع، وإن لم يتغير هدفها النهائي. وفكرة الوطن البديل، فكرة أو ما يسمى الخيار الأردني، ليسا أهدافاً بحد ذاتهما، وإنما هما أدوات للوصول إلى الهدف الإسرائيلي، وهو ترحيل ما يُعتبر زيادة عددية في الضفة الغربية، والوصول إلى وضع يصبح فيه للفلسطينيين حصة في الحكم في الأردن الذي سيتحول آنذاك إلى وطنهم البديل، وذلك كله تطبيقاً لنظرية الأمن

والكيان الفلسطيني إلى أدنى ما تستطيع، كمقدمة لدمج الاثنين في واحد صحيح، أي أنها عندما كانت تسعى لحذف أحد الكيانتين، الأردني أو الفلسطيني، كانت ترى أن الكيانات الثلاثة يجب أن تصبح اثنين فقط. وبعد المعاهدات السلمية أصبحت تنظر إلى المعادلة على أساس أن كل من الفلسطينيين والأردن يجب أن ينزل إلى النصف، وأنهما يجب أن يُجمعا في واحد صحيح. فهي لا تستطيع شطب الفلسطينيين كلياً، ولا تريد لهم كياناً ثورياً محارباً على حدودها مع الأردن، ولذلك فإن المخطط تطور إلى فكرة التنصيف والجمع في واحد لإعطاء الفلسطينيين من وجهة نظرها شيئاً ما، وضمان حدودها من الشرق كي لا يكون الأردن لبنان أو غزة أخرى.

### نهايات المؤامرة على الجانب الفلسطيني

تطورت المؤامرة الإسرائيلية بعد أن تطور وضع منظمة التحرير الفلسطينية صعوداً، فهي ابتدأت تكبير منذ مؤتمر الرباط في سنة 1974 الذي اعتبرها الممثل الوحيد للفلسطينيين، ووصلت إلى حد أصبحت معه الكيان غير القابل للتجاهل بعد أن تصدت لمحاولات إسرائيل القضاء على هذا الكيان في أواسط الثمانينيات، وما عاد في إمكان الأردن تمثيل الفلسطينيين، ولا سيما سكان الضفة الغربية التي كانت جزءاً من الأردن حتى سنة 1967، الأمر الذي جعل الملك حسين يتخذ قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية في سنة 1988. ويمكن القول إن المؤامرة الإسرائيلية آنذاك، اتخذت شكلها شبه النهائي، فكانت أوسلو، وهي الاتفاق الذي أفرزه الدهاء المتبادل بين عرفات ورايين، عبارة عن قمة الدهاء الإسرائيلي، إذ أراد رايين من خلال هذا الاتفاق، أن يجلب منظمة التحرير إلى الداخل الفلسطيني كي يجر إنهاؤها معنوياً، وعلى الأرجح من أجل تسهيل الحلول النهائية التي تريدها إسرائيل، في حين كانت عقلية عرفات تعمل بشكل مضاد، إذ أراد أن يعود إلى فلسطين كي يعمل من خلال المفاوضات وضغط الانتفاضة، ممسكاً غصن الزيتون بيد والعمليات الفدائية التي زلزلت الإسرائيليين باليد الأخرى، لكن الخلل فيما فعله عرفات هو أنه خطط بدهاء، لكن بفرضية بقائه في قيد الحياة، ومن المرجح أنه لم يفكر في الموت، أو في الاغتيال، ولهذا، تولى اليمين الإسرائيلي بزعامة شارون تصفية عرفات.

لقد اتضح النهايات التي تريدها إسرائيل على المسار الفلسطيني عندما قررت بناء جدار الفصل في الضفة الغربية، أي أن ما تريده هو كيان للفلسطينيين لكنه محاصر، ويفصل الجزء الذي لا تريده إسرائيل موقفاً من أراضي الضفة كي يكون مكاناً لإدارة مدنية، أو كياناً فلسطينياً مجرداً من

السلاح وبلا سيادة، وبمعنى أدق، حكماً ذاتياً ليس مقتصرراً على الفلسطينيين، بل يشاركهم فيه أيضاً المستوطنون الإسرائيليون. ولا ترى إسرائيل حدود هذا الكيان إلا مفصولة عن نهر الأردن حيث تريد الاحتفاظ بالأغوار كي تتمكن من البقاء على حدود الأردن بكامل سلاحها وتجهيزاتها العسكرية لغاية واضحة هي إبقاء الأوضاع في الأردن تحت التهديد والسيطرة الإسرائيليين، ومن أجل إبقاء كيان الحكم الذاتي الفلسطيني مجرداً من السلاح، وغير قادر على الاتصال بالخارج إلا عن طريقها. وآخر الأوراق التي تهدد السلطة باستعمالها، أو تصرح علانية إمكان استعمالها على لسان صائب عريقات، هي ورقة حل السلطة لنفسها، وفي ذلك محاولة تهديد لإسرائيل بالعودة إلى خيار الانتفاضة والمقاومة، لكن هذه الورقة ربما تكون سلاحاً ذا حدين، ومن يدري ما إذا كانت إسرائيل تنتظر هذه الخطوة لشن حرب على الضفة وتهجير ما تعتبره زيادة عددية إلى الأردن. ولهذا، يمكن القول إن خيارات السلطة أصبحت محدودة وتواجه المجهول، وإن الأمور تتطلب الخروج على النسق الذي تعمل من خلاله السلطة منذ اغتيال عرفات.

### نهايات المؤامرة على الجانب الأردني

تبلورت المؤامرة الإسرائيلية على الجانب الأردني بشكلها شبه النهائي عبر تطورات متلاحقة، فقد ظل الأردن لاعباً رئيسياً تنظر إليه إسرائيل على أنه المرشح لحل القضية الفلسطينية في إطار خطة الخيار الأردني الذي يُحذف فيه الجانب الفلسطيني. وقد استمر ذلك حتى اتفاق كامب ديفيد الذي عقده الإسرائيليون مع الرئيس أنور السادات، واقترح فيه بيغن الحكم الذاتي للفلسطينيين والارتباط بالأردن، لكن الملك حسين في حينه رفض حضور كامب ديفيد، ورفض ذلك الحل. وبعد ذلك تقدمت منظمة التحرير وأحرزت مكانة وصلت إلى أوجها في أوائل الثمانينيات كما أشرنا آنفاً، ثم كان فك الارتباط، وبعدها مدريد، وقد دخل الأردن في التصور الإسرائيلي ضمن معادلة جديدة هي معادلة التنصيف التي أشرنا إليها في البداية، إذ يراد للأردن البقاء منقوص السيادة كي تتمكن إسرائيل من الاطمئنان إلى أنها ممسكة بزمام الأمور، وإلى أن هذا النصف الأردني سيُدمج مع النصف الفلسطيني لتتحقق المعادلة بتهجير السكان من الضفة الغربية إلى الأردن من دون السماح بقيام كيان فلسطيني على حدودها الشرقية. ولم يكن الأردن ضرورياً لإسرائيل، ولم يكن من الممكن أن يكون موضوع مؤامرة إسرائيلية، إلا بسبب الجغرافيا التي جعلته الأرض التي ستهجّر إليها إسرائيل ما تعتبره زائداً عددياً من الفلسطينيين. ومن أهم العناصر التي تعتبرها إسرائيل أداة من أدواتها في هذه المؤامرة، عنصر الوضع

الديموغرافي في الأردن الذي أصبح سكانه مزيجاً من الأردنيين من أصول شرق أردنية وأصول فلسطينية، وهناك أيضاً، الوضع السياسي للسكان، الذي تُعتبر فيه حقوق السكان من أصل فلسطيني منقوصة، والذي تعتبره إسرائيل ضمن الأدوات التي من الممكن استغلالها في الأردن من أجل تمرير فصول المؤامرة. والأمر الذي أدى إلى تأكيد الأطماع الإسرائيلية في الأردن، ذلك الوضع الذي نجم عن معاهدة وادي عربة، إذ أوغلت إسرائيل من خلال المزاي التي حصلت عليها بموجب هذه المعاهدة، في الإساءة إلى الأردن من حيث حصته في المياه، واعتباره معياراً لمنتوجاتها إلى الأسواق العربية والسوق الأردنية بالذات، مع ما يترتب على المعاهدة من وضع سياسي متأزم بسبب التزام الأردن نتائج المعاهدة في الوقت الذي تمعن إسرائيل في التكرار للحقوق الفلسطينية والعربية، وتزداد صلفاً يوماً بعد يوم، من دون أن تتردد في الإساءة إلى الأردن نفسه، ولا أدل على ذلك من استمرارها في إشعال الحرائق في المزارع الأردنية في غور الأردن. وقد وصل أمر هذه الإساءات إلى حد التصويت على مشروع قانون في الكنيست يعتبر الأردن دولة ووطناً للفلسطينيين، ولا يخفى على الأردن والأردنيين أن إسرائيل الآن تعلن رغبتها صراحة، ومن دون مواربة، في الضغط على الأردن للانضمام إلى مخططاتها تجاه القضية الفلسطينية. وقد أعلن الأردن رفض الطروحات الإسرائيلية، وأكد ضرورة حصول الفلسطينيين على حقوقهم، ومنها إقامة دولتهم. ويبدو الوضع الآن بين الأردن وإسرائيل في صيف هذا العام الجاري، تسوده حالة من الاختلاف بسبب الأطماع الإسرائيلية حيال الأردن.

إن الأردن في الوضع الحالي الذي يفترض أنه يواجه مخطط المؤامرة ضده، يعاني مشكلات تجعله غير قادر على توظيف الأدوات والعناصر جميعها التي تمكنه من إحباط المؤامرة، علاوة على أنه مستهدف مع الفلسطينيين من خلال مخطط إسرائيلي واحد، الأمر الذي يجعل جهد كل من الطرفين أقل مما يجب أن يكون عليه ما لم يكن هناك تنسيق وعمل ثنائي منظم لمواجهة المؤامرة.

أولى مشكلات الأردن التي تحول دون المواجهة الفاعلة هو الوضع السياسي الأردني المتعلق بالحكومات الأردنية التي ما زالت تعمل بأسلوب تقليدي تكرر من خلاله الأدوات السياسية التي تنتمي إلى ستينيات القرن الماضي. وتتحصر هذه الحكومات في مجموعات تتناوب على الحكم مستفيدة من الوضع الذي هيأته لمصلحتها عبر عشرات الأعوام، من دون قدرة على التطور أو التطوير. وأدى هذا الضعف في أداء الحكومات إلى عدم تعاملها بشكل فاعل مع أهم شأن سياسي يخص الأردن، وهو مواجهة المؤامرة الإسرائيلية.

والمشكلة الثانية داخلية تتعلق بالإصلاح السياسي الذي يفرض على الدولة الأردنية المباشرة فيه من دون تأخير، بحيث تنتهي حالة التأزم السياسي التي تفرز ثنائية المكون السكاني ضمن الدولة الواحدة، وتنتهي أيضاً مقولة وجود حقوق منقوصة لشريحة معينة من السكان، وأن تتوجه الدولة الأردنية إلى الدولة الحديثة التي تقوى بوحدتها الوطنية وتصبح رقماً صعباً على أعتى القوى المتجبرة من خلال الديمقراطية الحقبة والعدالة الاجتماعية التي توفر للدولة أسباب المنعة والقوة، فتصبح قادرة بإرادة الأحرار على مواجهة أي قوة خارجية، لا إسرائيل فقط.

أما المشكلة الأخرى التي تُعتبر عائقاً أمام العمل الفاعل لمواجهة المؤامرة، فهي تلك المتعلقة بالمفاهيم الخاطئة حيال بعض المسائل، وبتمسك المستفيدين من بقاء الأوضاع على ما هي عليه بهذه المفاهيم. وفي هذا الشأن، درج البعض على وصم أي محاولة إصلاح سياسي تأخذ في حساباتها المساواة في الحقوق السياسية لجميع السكان، بأنها خطر على الهوية الأردنية وشبهة توطيّن للفلسطينيين. والغريب في الأمر هو عدم تنبه الناس لعدم منطقية هذا القول، فالإصلاح السياسي يُقصد به الأردن والأردنيين من مختلف الأصول. والأردنيون من أصول فلسطينية هم مواطنون أردنيون جنسياتهم أردنية، يسكنون ويملكون بيوتهم في الأردن ويساهمون بقدر كبير وفعال في الاقتصاد الأردني، فلا ينطبق عليهم وصف التوطيّن. والتوطيّن يصبح خيانة عندما تأخذ جهة ما على عاتقها تسهيل إخراج السكان من الأراضي المحتلة بهدف توطيّنهم في الخارج وإعطائهم الجنسية. ثم كيف يقال إن الأمر فيه خطر على الهوية الأردنية، والأردنيون من أصول فلسطينية هم الآن أردنيون ومكان سكنهم الدائم هو الأردن؟ وأخطر الأدوات التي يمكن استغلالها ضد الأردن هي الإبقاء على ثنائية المكون السكاني فيه، والتي تحول دون عملية دمج السكان وتوحيدهم جميعاً ليكونوا يبدأ واحدة تعمل على درء المؤامرة والحيلولة دونها.

### سيناريوهات المؤامرة بشكلها النهائي

إن المخططات السياسية، ولا سيما التأميرية منها، لا تبقى على الحال نفسها، وإنما تتغير وتتبدل تبعاً لمعطيات الواقع والمتغيرات التي لا تثبت على حال، وليس شرطاً أن تبقى فكرة معادلة التصنيف كما هي، فمن يستطيع أن يغير الواقع يمكنه رفع مستوى الاعتداد بوجوده وعدم إنكار وجوده على أرض الواقع. وليس لدى إسرائيل في سبيل هدفها النهائي إلا أن تعود عن معادلة التصنيف والسير نحو حذف أي من الطرفين، أو إعطائه الربع في مقابل ثلاثة أرباع، أو غير ذلك من الاحتمالات.

فمعادلة التصنيف ليست مقدسة لأن السياسة تتعامل مع الممكن، وإذا استطاعت إسرائيل أن تُبقي على الانقسام الفلسطيني وأوصلت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى التلاشي والزوال، فإن ذلك سيدفع المخطط الإسرائيلي إلى العودة إلى الخيار الأردني والضغط بكل الوسائل على الأردن للسير فيه. أما إذا استطاعت أن تصل بالأردن إلى وضع الدولة الفاشلة فإنها لن تتردد في التفكير عندها في موضوع الوطن البديل الذي يمكن تحقيقه من خلال ديمقراطية مفروضة دولياً على أي من الطرفين الفلسطيني والأردني. ما أردنا قوله، هو أنه لا يوجد مخطط ثابت غير قابل للتغيير، لأن السياسة هي فن التعامل مع الواقع وليس تجاهله، وفن تحقيق الممكن. كما أنه ليس من الضروري أن يكون هناك مخاوف متبادلة بين الأردن والسلطة الفلسطينية من حيث الشك في إمكان تأمر أحدهما على الآخر بالتعاون مع إسرائيل، فالأردن أعلن صراحة رفضه الطروحات الإسرائيلية، ودعمه الحق الفلسطيني في قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، بينما ليس من المتصور أن يقبل الجانب الفلسطيني بالتنازل لإسرائيل عن الأراضي الفلسطينية والقدس في مقابل وطن بديل في الأردن.

#### هدف إسرائيل النهائي

الوضع النهائي الذي تريده إسرائيل هو الوضع الذي لا يختلف عليه يمين أو يسار فيها، وعلينا ألا ننتظر سقوط حكومة نتنياهو كي نعتقد أن المؤامرة انتهت، فإسرائيل حسمت أمرها نحو اليمين منذ ثلاثة انتخابات جرت بالتتابع وحتى لو ذهبت حكومة نتنياهو فإن المرشح من الطرف المقابل لتولي الحكم بدلاً من اليمين هو يمين الوسط، أو من انشق على اليمين (كديما). إن دلالات الوضع النهائي تنطلق من جدار الفصل الذي بدأ إنشاؤه في أثناء عهد براك، وتناوب على بنائه جميع الإسرائيليين من حيث التصنيف الحزبي والتوجهات السياسية، فالجدار سيعزل الفلسطينيين في المناطق الجبلية من الضفة الغربية المفصولة بدورها عن غور الأردن، وتمسك إسرائيل بالبقاء في غور الأردن خط أحمر على ما يبدو، ودلالة ذلك هي أن إسرائيل لا تريد دولة فلسطينية تتمتع بسيادة ولها القدرة على الاتصال بالعالم الخارجي إلا من خلال إسرائيل. ومعنى ذلك أن فكرة الكيان الفلسطيني بالنسبة إلى الإسرائيليين لا تعدو كونها حكماً ذاتياً مع التمسك بالبقاء في غور الأردن، وهو دليل على أن إسرائيل لا تنظر إلى الأردن إلا كدولة يجب أن تبقى في مرمى النيران الإسرائيلية وتحت التهديد. ومعنى ذلك أيضاً أنها تنظر إلى الأردن ككيان مستقبلي له علاقة وثيقة بالفلسطينيين الذين يجب ألا ينطلقوا من الأردن لمجابهة إسرائيل أو تهديد أمنها في أي حال. وقد قدمت إسرائيل لمن هم في غزة

نموذجاً للحرب الرادعة، وفي الوقت نفسه أمعنت في تجريد السلطة الفلسطينية من أسباب وجودها، وما هي تدفع بها نحو التلاشي أو الانتهاك المعنوي تسهيلاً لمؤامرتها. ولا أدل على ذلك من أن أحد أهم الخيارات التي تفكر فيها السلطة الآن هو حل نفسها وإنهاء وجودها.

وعلى الجانب الأردني، فإن أصحاب المؤامرة سيستغلون أوضاعاً موجودة في الأردن، أولها شح الموارد والحالة الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدل الفقر ثم ما ترتب من نتائج على فكفكة الدور الاقتصادي للدولة من خلال الخصخصة والتحول نحو نظام السوق، ودفع الأردن إلى التحول إلى قطاعات خاصة يضمحل دور الدولة من خلالها. وقد لا يكون بعيداً عن ذهن من يستغل مثل هذه الأوضاع محاولة فصم العرى بين الدولة والمواطن الذي صار لا همّ لديه إلا تدبير معيشته بنفسه، وبالتالي الوصول إلى نتيجة فحواها أن هذا المواطن في مثل هذه الأوضاع لا يهتم بالوضع السياسي القائم أياً يكن، وإذا استمر وضع كهذا في التقادم فإن ذلك ربما يؤدي بالدولة الأردنية إلى حالة الدولة الفاشلة. وهناك أيضاً، الوضع السياسي الذي يسير نحو إفراز ثنائية المكون السكاني، مع وجود أجواء التخوف المتبادل، وربما التحريض مستقبلاً، الذي من الممكن أن يقود إلى العنف على غرار ما يحدث في الجامعات. وربما يكون اللعب على إيجاد أي نوع من الفوضى هو إحدى الصور التي سيجاول أصحاب المخطط اللجوء إليها، فضلاً عن أن النهج الديمقراطي الذي يؤدي إلى استقرار أحوال الناس وتقتهم بالحكومات هو نهج ما زال ينتظر كثيراً من الإصلاحات السياسية. إن الوضع النهائي الذي تريده إسرائيل هو ترحيل الكم العددي الزائد من وجهة نظر إسرائيل من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى الأردن، والوصول بالأردن إلى كيان أشبه ما يكون بالساحة التي يختفي فيها دور الدولة، على شاكلة الكيانات السكانية الاقتصادية الحرة، وربما إلى تغيير طريقة الحكم في الأردن الذي سيكون شبه مجرد من السلاح، مع الوصول إلى نتيجة يمكن إبرازها أمام العالم، وهي أن الحكم في الأردن يشارك فيه الفلسطينيون بشكل أكبر، وأن الأردن هو دولتهم الذي يدعي الإسرائيليون أنه صار فلسطينياً.

#### ماذا يمكن أن يفعل الأردن والفلسطينيون؟

تبدو خيارات السلطة الفلسطينية محدودة في ظل الأوضاع التي آلت إليها العلاقة مع "حماس" في غزة، وكذلك تعزز أوضاع الانقسام، فالسلطة مكبلة بشروط الولايات المتحدة واللجنة الرباعية بعدم إجراء مصالحة مع "حماس" إلا إذا اعترفت هذه الأخيرة بإسرائيل. ومثل هذا الشرط الذي يعطل المصالحة، ويدفع بعض الأطراف العربية، بالتعاون

مع السلطة، إلى محاولة التصالح الملعوم، ربما لتجاوز العقبة التي أشرنا إليها، يجعل المصالحة شبه مستحيلة، وهذا الشرط الذي يُعتبر عقدة في وجه المنشار دفع إليه النهج الذي اتخذته السلطة بالعدول عن خيار المقاومة والدوران ضمن حلقة المفاوضات المفرغة التي تتحكم فيها إسرائيل، الأمر الذي يجعل السلطة تتبنى الرأي نفسه الذي تنظر أميركا وإسرائيل إلى "حماس" من خلاله. لقد تغير نهج السلطة بعد عرفات، فهذا الأخير لم يُسقط ورقة "حماس" من يده على الرغم من أنه كان على خلاف ظاهري معها وخادع للولايات المتحدة وإسرائيل. لقد كان عرفات مزدوج الموقف ويلعب اللعبة بأسلوب معقد، فهو ضد "حماس" ونهجها علانية، لكنه كان يعتبر عملياتها هي وغيرها من المنظمات الإسلامية الفلسطينية، ورقة في يده يمكن الضغط بها على إسرائيل التي كانت تتهم عرفات بعد كل عملية لهذه المنظمات بأنه هو من يقف وراءها، وكانت السلطة في زمن عرفات تملك ورقة الضغط وتعرض المفاوضات والحل في الوقت نفسه. ولم يكن الجناح التابع لـ "فتح"، والمسمى "كتائب الأقصى"، بعيداً عن الأوراق التي صنعها عرفات، وعلى الأرجح أنه كان يدرك ما تهدف إليه إسرائيل تجاه الأردن والفلسطينيين، وأنه أراد أن يستبق المخطط الإسرائيلي عندما دعا إلى الكونفدرالية مع الأردن، التي رفضها الملك حسين في حينه لأنه اعتبرها نزولاً تحت سقف السيادة الأردنية قبل حصول الفلسطينيين على دولتهم. والسلطة الفلسطينية حالياً لا يمكنها العودة إلى وضع الندية والقدرة على التفاوض اللتين ربما تؤديان إلى نتيجة ما، إلا إذا عادت السلطة إلى نهج الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، وإلى التصالح مع "حماس" في غزة من دون الالتفات إلى الشروط الأميركية. ليس أمام السلطة الآن للخروج من الدائرة المغلقة التي أصبحت حبيسة داخلها إلا العودة خطوات إلى الوراء، وشق عصا الطاعة على أميركا وإسرائيل باعتبارها حركة ثورية لا تخضع للشروط والإملاءات، وإعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية من جديد أخذة في الاعتبار القوى التي فرضت نفسها على الساحة بالمقاومة ومقارعة إسرائيل، وهي القوى المسلحة في غزة وامتداداتها في الضفة الغربية. وتقتضي المصالحة الاتفاق على النهج الكفاحي من جديد، وألا يبقى هنالك خلافات أو سجون لدى الطرفين يعتقل فيها كل منهما أتباع الآخر.

أما على الجانب الأردني، فالوسائل التي خرجت إلى العلن منذ أن بدأت إسرائيل إعلان نياتها ضد الأردن، تبدو وسائل وأدوات تقليدية ينقصها العمل السياسي البارح من خلال مخطط وبرنامج سياسي يوكل أمرهما إلى محترفي السياسة، لا إلى الحكومات التقليدية. ولا يمكن

للأردن أن يعمل على إحباط المؤامرة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والحكومية الحالية، فالأمر يتطلب عملية إصلاح شاملة تتجدد فيها العناصر التي تُعتبر أدوات القوة التي يمكن التلويح بها في وجه إسرائيل، والأداة الأولى لهذه العناصر هي المواطن والوحدة الوطنية وإعادة الثقة بالجهاز الحكومي من خلال العمل السياسي. إن الأسلوب التقليدي الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، كإعلان رفض مخططات إسرائيل، لا يكفي، لأنها لن تستشيرنا فيما إذا كنا نرفض مخططاتها أم لا، ثم إن بعض الحركات التقليدية مثل بيان "المتقاعدين العسكريين" الذي رفض التوطين والمساس بالهوية الأردنية والمخطط الإسرائيلي ليس هو النهج الذي يمكن أن يحول دون تنفيذ المخطط، فضلاً عن أن إسرائيل لن تتأثر بمثل هكذا بيان، أو ربما لن تصدق أن جهة اسمها "المتقاعدون" هي التي أصدرته. علاوة على ذلك، ووفقاً لموقع عمون الإخباري في 2010/7/26، فإن مجموعة أخرى من المتقاعدين نفت أمام العاهل الأردني أن يكون البيان المقصود قد صدر عنهم، أو أنه يمثلهم. وعلى الأردن أن يعود خطوة إلى الوراء للتخلص من كل ما أدى إلى الأوضاع الحالية التي ازدادت فيها الأطماع الإسرائيلية، ودخلت حيز التنفيذ، وعليه أيضاً أن ينتبه إلى أن المخطط الإسرائيلي ربما يعتمد عملية الترانسفير الناعم وغير المنظور، فيحول دون ذلك. وأهم الأمور في الأردن هو أنه يجب معالجة الوضع الحالي الذي أدى إلى وجود هوة بين الحكومات والناس، ولا بد من جسر هذه الهوة بالإصلاح السياسي والاقتصادي الجاد والعدالة الاجتماعية، والضرب بيد من حديد على يد الفاسدين، وحشد المواطنين من دون استثناء على قاعدة وحدة الأهداف والانتماء.

ولا يتأتى ذلك للأردن بالأدوات المستخدمة الآن نفسها، وإنما من خلال حكومات يقودها المحترفون في السياسة، لا أي فرد ممن درس العلوم السياسية أو انتمى إلى عائلة مارست العمل العام. فالمحترف حين يأخذ الأمور على عاتقه، لا يمكن توقع ما سيفعله، ولا يمكن أن يقال له من خلال مقالة أو تحليل أو نصيحة ما عليه أن يفعله لأنه لو كان كذلك فإنه لن يكون من طراز السياسيين الموهوبين. ومن الجدير بالذكر أن أمثال هؤلاء إن عملوا، فإنهم إنما سيعملون من دون إثارة، وسيصلون إلى الهدف من خلال عمل لا تُعلن أهدافه الحقيقية، وإنما تتحقق النتائج التي يعملون من أجلها، مع أن المعلن يكون أهدافاً أخرى. ولو سلك السياسي المحترف طريقه إلى الهدف بشكل مباشر ومعلن فإنه لن يصل إلى النتيجة لأن الخصم موجود وبالمرصاد، وهو ليس بالخصم السهل.

الوضع الإقليمي العربي والمؤامرة

ألا ينسأه الأردنيون والفلسطينيون، وأن بينوا عليه أساسات جديدة لاستنهاض الهمم العربية في حال فُصح في المجال لمواجهة الأطماع الإسرائيلية التي تريد أن تقضي على القضية الفلسطينية من دون إعادة الحقوق إلى الفلسطينيين، أو قيام دولة لهم. لقد عُقدت القمة العربية في أوائل الستينيات من القرن المنصرم لمجرد أن إسرائيل كانت تريد تحويل منابع نهر الأردن، واليوم على الأردن والفلسطينيين أن يعملوا بجهد مشترك للحصول على القوة الإضافية من العالم العربي، وعليهم أن يضعوا الدول العربية في صورة ما هو موجود لديهم من أزمات، وخصوصاً الاقتصادية منها التي يمكن لإسرائيل أن تلعب على وترها من أجل استكمال خيوط المؤامرة. فمن غير الممكن أن نتصور بقاء اسم جامعة الدول العربية، وادعاء الحرص على الأمة العربية وعلى المقدسات في فلسطين إذا لم تكن الدول العربية قادرة على الفعل بحده الأدنى، وهو المسارعة إلى دعم الأردن وفلسطين باعتبارهما خط أول في مواجهة إسرائيل نيابة عن الأمة العربية كلها. وعلى الطرفين الأردني والفلسطيني أن ينسقا جهدهما من أجل قمة عربية عاجلة لهذا الشأن. ■

يُعتبر الوضع الإقليمي العربي الآن في أسوأ أحواله التي مر بها منذ عقود، ولا يمكن الركون إليه أو الاستعانة به في دفع المؤامرة الإسرائيلية عن الأردن والفلسطينيين، فهذه المرحلة التي يمر بها الوضع العربي تتسم بكونها مرحلة القطرية، ومرحلة التدخل الأميركي، بالإضافة إلى عدم قدرة كثير من الدول العربية على اتخاذ أي قرار من دون موافقة الإدارة الأميركية. والدول العربية، ولكل منها أسبابها الخاصة، ومنها السير في المشروع الأميركي في المنطقة، ساعدت في تعميق الاتجاه نحو القطرية ولم تتوان، باستثناء القليل منها، عن السير في مشروع القطرية، الذي أطل برأسه بقوة منذ الدخول الأميركي إلى المنطقة في سنة 1991. لقد كانت الدول العربية، في ظل جامعة الدول العربية قبل أن تُختطف ويسيرها الأميركيون على هواهم خدمة لمصالحهم طبعاً، تجتمع اجتماعات طارئة ويحاول بعضها نجدة بعضها الآخر أحياناً، لكن دور الجامعة انتكس منذ سنة 1991، وكانت آخر محاولة لنجدة جهة عربية هي قمة غزة التي حاول القطريون عقدها في قطر، والتي أفلتتها أميركا فلم تُعقد بنصاب. وفي آخر قمة عربية في ليبيا ظهر توجه جديد هو محاولة تفعيل دور الجامعة. وهذا التوجه يجب

(\* ) عميد كلية الحقوق في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا في عمان.

## ملحق

### 1 - بيان اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين\*

ويظهر ذلك من خلال تولية السلطات الرئيسية والقيادات والمواقع الحساسة في الدولة الأردنية لغير مستحقيها حتى من دون أن يحصل بعضهم على كامل حقوق الجنسية. سادساً، ويعود ذلك الضعف إلى تنفيذ سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام وسيطرة قوى البزنس والفساد والاستثمارات المشبوهة، مما أدى إلى تضخم المديونية العامة وعجز الموازنة والإفلاس الاقتصادي وشيوع الفقر والجوع والبطالة، خصوصاً في صفوف أبناء الأردنيين. سابعاً، كما يعود ذلك الضعف في مجابهة خطط الوطن البديل إلى ظهور وترسخ مراكز القوى والعائلات الحاكمة التي تتخذ القرار وتشكل الحكومات وتمنع الشعب الأردني من تقرير مصيره ومستقبله والدفاع عن وطنه ومصالحه. وبناء عليه، ندعو اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين إلى توحيد الصفوف، والعمل من أجل ما يلي:

أولاً، التأكيد على أن الدستور الأردني لا يمنح أيًا كان، وكائنًا من كان، أية سلطات إلا لجلالة الملك من دون شراكة أحد بغض النظر عن صلة القرابة أو اللقب، وجلالة الملك يمارس سلطاته من خلال حكومة ذات ولاية عامة، وبعد حصولها على ثقة مجلس نواب منتخب بنزاهة في ظل تمثيل للمحافظات على أساس الجغرافيا وليس السكان، وبشكل ملائم. وينبغي تشكيل الحكومات، بالطبع، على أساس يمثل الشعب الأردني وليس مراكز النفوذ والعائلات الحاكمة ورجال الأعمال.

ثانياً، الالتزام والتقيّد بروح الدستور ونصوصه والابتعاد عن المزاخية في اختيار شخوص الحكومة والوظائف العليا والتي ينبغي أن تكون بعيدة عن العلاقات الشخصية أو المالية وأن تضع المصلحة العليا للوطن فوق كل الاعتبارات من خلال اختيار شخصيات وطنية معروفة بالانتماء والنزاهة.

ثالثاً، إن قرار فك الارتباط لعام 88 - والناشئ أصلاً عن طلب منظمة التحرير الفلسطينية وقرار القمة العربية لعام 1974 هو قرار مفصلي في النظام السياسي الأردني، من حيث إنه أنهى وضع والتزامات الوحدة مع الضفة، قانونياً وإدارياً وسياسياً. وقد آن الأوان لدستورته وإصدار القوانين اللازمة لتطبيقه نصاً وروحاً، بما في ذلك إنهاء تداخل المواطنة مع الضفة الغربية وتداخل النقابات والهيئات والأحزاب إلخ...

وعليه، يكون وضع الإخوة الفلسطينيين في الأردن كالتالي:

بسم الله الرحمن الرحيم  
أيها الأردنيون الشرفاء  
تتوجه اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين إليكم بتحية الوطن، وتضع بين أيديكم الحقائق الآتية:  
أولاً، إن المشروع الصهيوني القديم - الجديد لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، تحول، مؤخراً، إلى خطط يجري تنفيذها بالفعل، سواء على المستوى الاستراتيجي بمنع قيام الدولة الفلسطينية وتحويل الضغط الدولي باتجاه الأردن أو على المستوى الميداني بمواصلة سياسات الحصار والتهجير لأبناء الضفة الغربية باتجاه الأردن، أو على المستوى السياسي والإعلامي بشن حملة منظمة ضد المملكة من أجل تجنيس المزيد من المهجرين الفلسطينيين، وفرض ما يسمى بالمحاصصة السياسية في ظل ما يخطط له من أغلبية ديموغرافية فلسطينية.

ثانياً، إن هذه الخطط تلاقي نجاحات متتالية؛ إذ بلغ عدد الفلسطينيين في الأردن اليوم أكثر من اثنين مليون ونصف المليون، منهم مليونان من اللاجئين والنازحين المجنسين نهائياً، وحوالي 850 ألف نازح مجنس يحمل البطاقة الصفراء (بما يعني أنه يملك تصريحاً من الاحتلال بالإقامة في الضفة الغربية) وحوالي مليون ونصف المليون من غير المجنسين الذين يحملون البطاقة الخضراء (الضفة الغربية) والزرقاء (غزة). وتتعرض المملكة لضغوط صريحة لتجنيس الجميع ومنحهم كوتا في النظام السياسي تساوي نسبتهم. وهو ما يقود إلى الوطن البديل.

ثالثاً، إن الإجراءات الصهيونية الأخيرة تشكل خطراً داهماً على مستويين: (1) حرمان أبناء الضفة المقيمين في الأردن من حقهم في العودة والإقامة في الضفة بحجة أنهم حاصلون على جنسية أخرى؛ (2) تهجير المزيد بحجج مختلفة، وفي ظل سياسات الحصار والإرهاب.

رابعاً، إن أخطر ما في المؤامرة الصهيونية أنها تجد لها أنصاراً يتكاثرون في بلدنا، ويعتبرون صراحة عن مطالب التوطين والمحاصصة، بل ويلجأون إلى الاستعانة بالأميركيين والصهاينة لهذا الغرض.

خامساً، إن السياسات الحكومية الأردنية تُظهر الضعف الشديد نحو الضغوط الأميركية والتحدي الصهيوني وأعدائه المحليين، وقد شرعت بالفعل في اعتماد نظام المحاصصة المتجه نحو الوطن البديل في المستويات السياسية والإدارية والسيادية،

(1) غير القادرين على العودة الفعلية أو السياسية، وهؤلاء أردنيون إلى أن يتم تنفيذ القرار الدولي 194 القاضي بعودتهم إلى ديارهم. وهو القرار الذي ينبغي أن يكون محور السياسة الخارجية الأردنية.

(2) القادرون على العودة الفعلية أو السياسية، وينبغي منح هؤلاء الجنسية الفلسطينية أو وثائق سفر فلسطينية، تضمن حقهم في مواطنة بلادهم. رابعاً، إن الحاجة ملحة لقيام حكومة وطنية قادرة على الدفاع عن البلاد، وشن حملة حقيقية وشاملة لمكافحة الفساد ومصادرة ثروات الفاسدين، واستعادة الملكية العامة للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وفرض نظام ضريبي تصاعدي يحقق العدالة الاجتماعية وفق الدستور، والشروع في سياسات تنموية وطنية يكون عمادها أولوية الريف والبادية.

خامساً، توجيه كل الجهود لدعم وتعزيز القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وإعادة تنظيمها ووضع سياسة دفاعية تتماشى وواقع التهديد "الإسرائيلي" الحالي يتم من خلالها التركيز على الحرب الشعبية والتسلح بمنظومة صواريخ فعالة ولا سيما الصواريخ بعيدة المدى، وتفعيل العمل بقانون

الجيش الشعبي لمواجهة أخطار العدوان الصهيوني المتوقع.

سادساً، إعادة الاعتبار للهوية الوطنية الأردنية في كل المجالات، وإطلاق حرية التنظيم والنشاط السياسي والإعلامي والشعبي للحركة الوطنية الأردنية، وضرب القوى المرتبطة بالمشروع الصهيوني.

أيها الأردنيون

إن تنفيذ هذا البرنامج هو الوحيد القادر على إنقاذ البلد وإنقاذكم. وهو ليس مستحيلاً، إذا قررتم الاتحاد معاً، ونبذتم العصبية الجاهلية، ووضعتم نصب أعينكم الانتماء الوطني، وقررتم الحياة بعز وكرامة في وطن حصين ودولة وطنية ونظام سياسي دستوري وتنمية مستدامة وعدالة اجتماعية مصونة في ظل الهاشميين وعميدهم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المفدى.

أيها الأردنيون الأحرار

إننا نعهدكم على أن تجدوا إخوانكم وأبناءكم من المتقاعدين العسكريين هم رأس الرمح في أي خطوات عملية لتحقيق البرنامج الوطني أعلاه، وستجدوننا دوماً كما كنا أبداً جنود الوطن الأوفياء. ■

## 2 – مؤسسة المتقاعدين العسكريين ترد\*

التفاهم حول القيادة الهاشمية الشجاعة دفاعاً عن الوطن ومنجزاته وحمايته وحدته الوطنية المقدسة من أي عبث أو تطاول.

ويؤكد المتقاعدون العسكريون والمحاربون القدماء على رفض كل ما من شأنه أن ينسب إليهم من أية جهة كانت باستثناء مؤسستهم.

ويشددون على أن الوطن لا يقبل القسمة وأن شرف الجندية والتقاعد يأبى إلا التمسك التام بالمبادئ والقيم التي تأسس عليها الجيش العربي المصطفوي بالابتعاد عن كل ما من شأنه أن يمثل مساساً من قريب أو بعيد بصورة الأردن الغالي ومنجزاته ووحدته المقدسة التي هي فوق أي اعتبار وأسمى من كل المماحكات والمصالح الضيقة.

حمى الله الأردن وبارك مسيرته المظفرة وأدام عليه الراية الهاشمية عالية خفاقة في ظل القائد الأعلى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين. ■

## 3 – تصريح أمين سر اللجنة الوطنية العليا

### للمتقاعدين العسكريين\*

على الهوية الوطنية الأردنية والهوية الوطنية للأشقاء الفلسطينيين، ومحاربة الفساد والفاستين، واحترام مبادئ الدستور، ووقف التجاوزات الدستورية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاحتفاظ باللمحة الوطنية مع التأكيد على قوننة تفعيل قرار فك الارتباط واعتبار الأردنيين من أصل فلسطيني قبل قرار فك الارتباط عام 1988 أردنيين حكماً لا

[.....]

صرح أمين سر اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين العفيد المتقاعد سالم ضيف الله العيفة بما يلي [...]:

أولاً، نتقدم للجنة الوطنية بالتحية من كافة فئات الشعب الأردني التي دعمت وتفاعلت مع نداء المتقاعدين والتي تفهمت ما جاء به من محافظة



ليس في ذلك، ولا حاجة لتكرار كلمة الوحدة الوطنية لأن التكرار يدل على الشك. والإخوة الفلسطينيون بعد قرار فك الارتباط هم فلسطينيون ووطنهم فلسطين حتى لو كانوا مقيمين على التراب الوطني الأردني، فهم ضيوف عند أهلهم حتى لو حملوا جواز السفر الأردني، لكن وطنهم فلسطين لا وطن سواها حقاً علينا جميعاً ولهم كل الحقوق ما عدا الحقوق السياسية، فلا محاصصة ولا تجنيس، ولا وظائف سياسية، حفاظاً على تراب فلسطين العزيز ووقفاً للأجندة الإسرائيلية ومن يتبناها. ثانياً، تقوم اللجنة الوطنية بحراك وطني مدروس مع المتقاعدين العسكريين في كافة أرجاء الوطن، وهي تحضّر لعقد اجتماع موسع يجمع المتقاعدين العسكريين للبحث في الإجراءات التي يجب اتخاذها فيما يخص ما جاء بالبيان والمسائل الوطنية ومنها الانتخابات البرلمانية، وبعض القضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين الأردنيين وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأردنيون ومنهم شريحة المتقاعدين العسكريين.

عاش الأردن ووطناً حراً كريماً...  
عاش الملك قائداً لمسيرة الإصلاح والتغيير...  
عمّان في 2010/7/8. ■

(\*) المصدر: وكالة أنباء "عمون": ammonnews.net، 2010/5/1.

(\*) المصدر: وكالة "بترا" للأنباء، 2010/5/4.

(\*) المصدر: "كل الأردن"، 2010/7/8.